EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية ـ المتوسطية لحقوق الإنسان

اللاجئون السوريون في تركيا:
وضع قانوني معلق

تشرين الأول/أكتوبر 2011

(ISBN: 5-77-91224-87-978)

مخيم بينوجن للاجئين السوريين (15 آب/أغسطس 2011)
حقوق التأليف والنشر: كريس هوبي/ وكالة لو دسك

الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان هي شبكة تضم أكثر من 80 مؤسسة من مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات والأفراد موزعة على 30 بلدا في المنطقة الأوروبية-المتوسطية.

يلتزم أعضاؤها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ويؤمنون بقيمة التعاون والحوار عبر الحدود وضمنها.

www.euromedrights.org

عرض موجز

قام وفد يمثل الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان بمهمة لتقصي الحقائق في تركيا في الفترة من 22 إلى 28 آب/أغسطس 2011 لتقييم وضع اللاجئين السوريين في تركيا، ودراسة الظروف التي دفعتهم للفرار من بلدهم.

وقد ذكر اللاجئون الذين توافدوا بأعداد كبيرة منذ اندلاع أعمال العنف في سوريا في منتصف شهر آذار/مارس أنهم إما شهدوا بأنفسهم أو عانوا شخصياً من انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان الأساسية وأنهم مازالوا يخشون على حياتهم .

هذا وتواصل الشبكة الأورو-متوسطية إدانتها الشديدة للحكومة السورية على ملاحقتها المميتة للمتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في سورية و على الاستخدام المفرط للقوة والتي أودت بحياة ما يربو على 2700 شخص[1] وأدت إلى اعتقال وتعذيب مئات آخرين.

وتسعى الشبكة الأورو-متوسطية إلى الاعتراف بالتعامل الإنساني للحكومة التركية مع آلاف اللاجئين السوريين، وبكفاءة الإقامة التي قدمتها لهم.

بيد أن الشبكة الأورو-متوسطية تؤكد مجدداً أن توفير الحماية الكاملة لأفراد الشعب القادمين من سوريا طلباً للجوء إلى تركيا ليس ضرورة إنسانية حتمية فحسب، بل هو التزام بموجب قانون اللجوء الدولي و قانون حقوق الإنسان الدولي .

ويتمتع اللاجئون السوريون بحماية فعلية بوصفهم "ضيوفاً" على الدولة التركية، ولكن هذا الوضع يفتح الباب على مصراعيه أمام الكثير من التأويلات ويعرض اللاجئين إلى إلغاء ذلك الوضع. كما أن هذا الوضع يفتقر إلى أدنى حد من الضمانات التي يوفرها التطبيق الكامل للائحة اللجوء التركية لعام 1994.

وعلى الرغم من أوجه القصور العديدة في نظام اللجوء التركي العادي الذي يحق بموجبه لطالبي اللجوء غير الأوروبيين طلب اللجوء المؤقت فقط، فإن السماح للاجئين السوريين الذين يرغبون في تسجيل أنفسهم كطالبي لجوء لدى السلطات المختصة في الحكومة التركية ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين من شأنه أن يوفر لهم وضعاً قانونياً أكثر وضوحاً وحماية قانونية أكثر تأكيداً ضد الإعادة القسرية. وسيخول هذا الاعتراف اللاجئين أيضاً الحق في إصدار بطاقات هوية وتصارح إقامة مؤقتة.

ونظراً لاشتداد حدة الأزمة السورية مع مرور الوقت، واحتمال عدم استطاعة اللاجئين العودة إلى ديارهم في المستقبل القريب فإن الشبكة الأورو-متوسطية تحث الحكومة التركية على إعادة النظر في وضع اللاجئين السوريين بصفتهم "ضيوفاً" والسماح لهم بتسجيل أنفسهم "كطالبي لجوء".

---

1 أنظر http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11397&LangID=E
ويُرجى أيضاً ملاحظة أن هذا التقدير يمثل الحد الأدنى، فمنظمات حقوق الإنسان في سوريا تتحدث عن وقوع ما يربو على 5000 ضحية
http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=93772

مقدمة:

التقى وفد الشبكة الأورو-متوسطية أثناء البعثة منظمات غير حكومية تركية ومسؤولين أتراك وجهات معنية أخرى في اسطنبول وأنطاكيا وأنقرة.

فقد زار الوفد خمسة مخيمات من بين المخيمات الستة العاملة التي تستضيف لاجئين سوريين وقت زيارة البعثة، والتقى العديد من اللاجئين الذين وصفوا ما فروا منه في سوريا والمعاملة التي تلقونها من السلطات التركية وكيف تواءموا مع المعيشة في المخيمات.

هذا التقرير هو تقييم موجز للأسباب التي أدت إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين عبر الحدود والأسلوب الذي انتهجته السلطات التركية في تقديم الحماية والمساعدة الضرورية التي يحق للاجئين السوريين الحصول عليها. نظراً للقيود الرسمية المفروضة على الوصول إلى بعض المخيمات، ولنطاق المهمة المحدود، لا تدعي الشبكة الأورو-متوسطية أن هذا التقرير جامع مانع أو أنه يغطي الظروف التي يعيش فيها اللاجئون في تركيا والانتهاكات التي ارتكبتها السلطات السورية تغطية شاملة.

خلفية البعثة :
قمع وحشي للمظاهرات المؤيدة للديمقراطية في سورية

تابعت الشبكة بقلق تصاعد الهجمات التي شنتها الحكومة السورية ضد المظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في منتصف آذار/مارس، وأدانت بأشد لهجة تعامل الجيش وقوات الأمن السورية مع المتظاهرين السلميين الذين استمروا في الدعوة إلى إصلاحات ديمقراطية.

وقد لقي أكثر من 2700 شخص حتفهم في سوريا حتى كتابة هذا التقرير وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، معظمهم من المدنيين ومن بينهم نساء وأطفال. وألقي القبض على آلاف آخرين وتعرضوا للقتل أو اعتقلوا بمعزل عن العالم الخارجي[2].

و قد اندلعت شرارة معظم الاحتجاجات في شمال سوريا، في حماة وإدلب ودرعا واللاذقية وحمص، ثم انتشرت بعد ذلك في أجزاء من دمشق وحلب بدرجة أقل.

وتعاملت الحكومة السورية مع المتظاهرين بيد من حديد منذ البداية، فهاجمتهم بالذخيرة الحية في معظم الأحيان واعتقلتهم، بينما عرضت في الوقت نفسه إجراء إصلاحات وصورت المتظاهرين وكأنهم بلطجية مسلحين ومتطرفين إسلاميين يحاربون قوات الأمن.

وفر آلاف المدنيين السوريين والقوات العسكرية المنشقة من العنف إلى لبنان وتركيا والأردن منذ اندلاع أعمال العنف في سورية.

وبدأ عدد ضئيل من اللاجئين في الوفود إلى تركيا بعد منتصف آذار/مارس، ولكن أكبر موجات عبرت الحدود في بداية حزيران/يونيو حيث فر السوريون من العنف المسلح الذي مارسته قوات الجيش في إدلب، ثم في حماه وحمص واللاذقية لاحقاً. وتشهد جميع تلك المدن أعنف حملة قمع أمنية حدثت منذ اندلاع الاحتجاجات. وعبر اللاجئون بصفة رئيسية إلى هاتاي وهي منطقة حدودية شبه قاحلة وجبلية، يرتبط معظم سكانها بعلاقات عائلية داخل سوريا.

وسمح للاجئين الفارين من سوريا الدخول الى تركيا سواء كانوا يحملون أو لا يحملون وثائق تبوثية.

تركيا لا تطلب تأشيرات دخول من المواطنين السوريين :اذ يسمح تلقائيا لأولئك الذين يحملون جواز سفرالإقامة لمدة ثلاثة أشهر. انتقل معظم اللاجئين الذين يحملون جواز سفر للعيش مع الأقرباء أوفي شقق مستأجرة في منطقة هاتاي وفي أماكن أخرى في تركيا لكنه لم يتم تسجيلهم بشكل منهجي كطالبي اللجوء أمام السلطات.

[2] مكتب المندوب السامي للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، بيان السيدة نافي بيلاي، المندوب السامي المعني بحقوق الإنسان أمام الدورة الخاصة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية" في جنيف، في 22 آب/أغسطس.
http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11321&LangID=E
أنظر أيضاً تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: سوريا الاعتقال المميت: الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سوريا، رقم الوثيقة MDE 2011/035/24، 31 آب/أغسطس 2011
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/035/2011/en

ولكن الغالبية العظمى من اللاجئين الذين عبروا الحدود لم يكونوا يحملون وثائق رسمية. ويُقدَّر عدد اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى تركيا دون جوازات سفر أو وثائق أخرى لإثبات الهوية إلى أكثر من 15000 شخص في ذروة تدفق اللاجئين في منتصف وأواخر حزيران/يونيو. وأبقت تركيا حدودها مفتوحة وقالت إنها ستوفر مأوى مؤقت لهؤلاء اللاجئين الذين استقروا في ستة مخيمات أقيمت بالقرب من الحدود وكانت تديرها في ذلك الوقت السلطات المحلية في هاتاي بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي، وتحت السيطرة الأمنية للشرطة والقوات المسلحة. وقد تم فصل المنشقين من الجيش السوري عن المدنيين.

أولاً: الخوف على الحياة ادى الى تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا

اللاجئون الذين التقى بهم وفد الشبكة شهدوا أو عانوا من انتهاكات على أيدي الجيش وقوات الامن والميليشيات الحكومية. وقد حرص هؤلاء اللاجئين على جعل قصصهم معروفة للرأي العام الدولي.

وكان معظم اللاجئين قد فروا من بلدة جسر الشغور السورية في إدلب والقرى المحيطة بها، بعد أن أعلن وزير الداخلية محمد إبراهيم الشعار في التلفزيون الحكومي (يوم 6 حزيران/يونيو) أن السلطات تخطط لاتخاذ إجراءات حاسمة ضد "أي هجوم مسلح" في تلك المنطقة[3].

وقد وصفوا الهجمات العسكرية والأمنية واسعة النطاق ضد المتظاهرين، وعن الاعتقالات والتعذيب للناشطين أو أفراد أسرهم، ومشاركة المدنيين عنوة في المظاهرات المؤيدة للنظام.

أغلب اللاجئين في المخيمات سوريون مسلمون من السنة. كان هناك أيضا عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين.

وقد شارك كثير من اللاجئين الذين التقت بهم الشبكة الأورو-متوسطية في الاحتجاجات، وتعرضوا لإصابات وجروح من طلقات الرصاص.

ووصف لاجئ سوري من اللاذقية كيف فجرت الميليشيات المعروفة باسم "الشبيحة[4]" شقيقه وهو أحد المتظاهرين، حيث يُعرف أن هؤلاء الشبيحة ينتمون إلى الأقلية العلوية المرتبطة ارتباطاً وثيقا بالعائلة الحاكمة. وقال هذا اللاجئ أن شقيقه خرج في الصباح الباكر لشراء الخبز ومرت من جانبه سيارة أخرج منها شخص قنبلة يدوية ألقاها عليه. وأضاف بقوله: "لقي حتفه على الفور، وتمزق جسده إلى أشلاء".

وقال لاجئ اخر أصيب بجروح في رأسه وصدره وينتظر تلقي مزيداً من العلاج في المستشفى أن قناصة أطلقوا النار عليه ثلاث مرات أثناء مسيرة احتجاج، وأنه ينتظر أن يتماثل للشفاء لكي يعود لسوريا و ينتقم.

وقال ناشط من جسر الشغور للشبكة الأورو-متوسطية أنه هرب عندما اكتشف أن الاستخبارات العسكرية السورية (المخابرات) تحتفظ باسمه في سجلاتها، وأنها وصفته "بالإرهابي" في برنامج تلفزيوني لأنه كشف عن الأحداث لصحف دولية.

[3] أخبار شبكة هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي: "سوريا تتعهد برد فعل حاسم في جسر الشغور"، 6 حزيران/يونيو 2011، http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13677200

[4] وهو مصطلح يشير إلى عصابات وميليشيات سورية غامضة موالية للاسد

ووصف لاجئ آخر من جسر الشغور كيف أن قوات الأمن دنست مسجداً وكتبت على جدرانه "فليسقط الله وليعيش بشار (الأسد)".

وأشار رجل إلى تحذير وزير الداخلية الذي أذيع على التلفاز بالعبارات التالية: "يد الجيش ملطخة بالدم - عندما دخلوا جسر الشغور بعد أربعة أيام من التحذير، وجدوها خالية- لكنهم لا يزالون هناك ويخبئون دباباتهم في الخنادق ".

وذكر الكثيرون أن القوات العسكرية وقوى الأمن كانت تطلق النار على الرجال الذين كانوا يحاولون إنقاذ المتظاهرين المصابين بجروح، وعلى الجنود الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين.

ونفي اللاجئون الذين أُجريت معهم مقابلات تقارير التلفزيون الرسمي السوري التي ذكرت أن المتظاهرين كانوا مسلحين، وقالوا أن قوات الجيش هي التي قتلت عدداً من الجنود. وقد اكتُشفَت جثث هؤلاء الجنود في مقبرة جماعية في جسر الشغور في وقت لاحق.

والتقت الشبكة مجموعة من ضباط وجنود الجيش المنشقين الذين كانوا يسكنون في مخيم منفصل في هاتاي، حيث ذكروا أن أوامر شفوية صدرت إليهم بإطلاق النار على المتظاهرين، وأن من يعصي الأوامر"يُلقى القبض عليه ويُحاكم سريعاً وتتم تصفيته".

وقال واحد من هؤلاء الضباط: "لقد تركنا بلادنا لأننا لن نقبل أن نقتل (المتظاهرين) وتعرضنا للتهديد بالتصفية في أي وقت".

والتقت الشبكة الأورو-متوسطية أيضاً بأربعة فلسطينيين فروا إلى تركيا من الرمل، وهو مخيم للاجئين تديره الأونروا في اللاذقية ويضم أكثر من 10000 فلسطيني، عندما قصف الجيش المدينة في آب/ أغسطس. وأطلق الجيش السوري النار على مخيمهم في اللاذقية من البحر لمدة يوم كامل قبل أن يرسل الدبابات. وقد فر معظم السكان ووصل البعض منهم إلى تركيا في نهاية المطاف. وقال اللاجئون الفلسطينيون أيضاً أنهم تعرضوا لانتهاكات من جانب فصيل سياسي فلسطيني مقرب من النظام السوري حيث اعتقل حوالي 100 رجل من الرمل في حزيران/يوليو، على خلفية أنهم شاركوا في مظاهرات احتجاجية.

وقد ورد أن الجيش السوري وقوات الأمن شكلا حزاماً حول المنطقة الحدودية لمنع المزيد من اللاجئين من العبور إلى تركيا في نفس توقيت زيارة الشبكة الأورو-متوسطية لتلك المنطقة، مما يجعل تحركهم في أي الاتجاهين محفوفاً بالمخاطر، ويترك عشرات العائلات عالقة في الأرض المحرمة على طول الحدود.

وقد حاول أحد اللاجئين الذي قال إنه اعتقل وتعرض للتعذيب من قبل عملاء الأمن السياسي في سوريا لمدة يومين أن يعود إلى سوريا بعد أن سمع عن اعتقال شقيقه، ولكنه تراجع عندما قامت قوات الجيش السوري بإطلاق النار وقتلت اثنين من رفاقه وهم يعبرون الحدود.

وورد أن السلطات السورية ألقت القبض على ناشطين من منازلهم بعد عودتهم، وقدَّم لاجئ سوري إلى بعثة الشبكة أسماء الرجال السبعة الذي زعم انهم اعتقلوا لدى عودتهم إلى سورية في الفترة من 25 حزيران/يونيو وحتى 5 تموز/يوليو، حيث اعتُقل أربعة منهم في نفس يوم وصولهم.

ووفق ما ذكره ناشطون سوريون فإن الوجود العسكري السوري بالقرب من الحدود كان لا يزال ملحوظاً

في أوائل أيلول/سبتمبر، حيث تعرض عدد من الضباط المنشقين من جسر الشغور لهجوم من قبل القوات الحكومية بينما كانوا يحاولون الوصول إلى الحدود التركية.

ثانيا : الحماية التي توفرها السلطات التركية للاجئين السوريين

أ) إطار حماية اللاجئين في تركيا

صادقت تركيا على اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين التي تتضمن حكماً يمنحها خيار تطبيق الاتفاقية فقط على الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت في أوروبا. وعندما انضمت تركيا إلى بروتوكول عام 1967 حافظت صراحة على هذا التقييد الجغرافي[5].

ومن ثم، ليس لدى تركيا التزام قانوني دولي بموجب اتفاقية جنيف إزاء اللاجئين الذين فروا نتيجة لأحداث وقعت خارج أوروبا، وبالتالي فإن غير الأوروبيين لا يحق لهم الحصول على صفة لاجئ أو إقامة دائمة في تركيا.

ويُعتبَر اللجوء في تركيا مؤقتاً بطبيعته بالنسبة للمواطنين غير الأوروبيين. ويُمنَح من يُعترَف بحاجتهم إلى حماية دولية "إذناً لطلب اللجوء في بلد آخر".

ويُشترط على طالبي اللجوء غير الأوروبيين تقديم أنفسهم للمحافظة المحلية "لطلب تصريح إقامة من أجل طلب الحصول على حق اللجوء في بلد آخر"[6]. كما يُشترط أيضاً تسجيل هؤلاء لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين[7]. ويصدر اللاجئون بطاقات هوية بمجرد تسجيلهم كلاجئين ويحصلون على تصاريح إقامة مؤقتة.

وتساعد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين السلطات التركية في تحديد وضع اللاجئين وفي إيجاد "حلول دائمة" على حد سواء، أي في إعادة التوطين في بلد ثالث. وإذا اعترف بوضع اللاجئين وبمجرد الاعتراف بهذا الوضع، "يُسمح لهم بالإقامة في تركيا لفترة معقولة، ويُمنحون حق اللجوء المؤقت (...) إلى أن يُقبلوا كلاجئين في بلد ثالث"[8].

---

5 مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، التحفظات والإعلانات الخاصة ببروتوكول 1967 المتعلق بوضع اللاجئين: "ينص شك الانضمام على أن تحافظ حكومة تركيا على أحكام الإعلان الصادر بموجب القسم باء من المادة 1 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المعقودة في جنيف في 28 تموز/يوليو 1951. وتطبق تركيا الاتفاقية بموجب هذه المادة فقط على الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة أحداث جرت في أوروبا، وأيضاً الشرط التحفظي الذي أبدته عند التصديق على الاتفاقية ومفاده أنه لا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية على أنه يمنح اللاجئين حقوقاً أكبر من الحقوق الممنوحة للمواطنين الأتراك في تركيا".
http://www.unhcr.org/pages/49da0e466.html

6 اللائحة رقم 6169/1994 بشأن الإجراءات والمبادئ المتعلقة بالتحركات السكانية المحتملة والأجانب الذين يفدون إلى تركيا إما كأفراد أو في جماعات ويرغبون في طلب اللجوء إما إلى تركيا أو يطلبون تصريح إقامة من أجل التقدم بطلب لجوء إلى بلد آخر.

7 مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، معلومات لطالبي اللجوء غير الأوروبيين في تركيا،
http://www.unhcr.org.tr/?page=45

8 خطة العمل الوطنية التركية لاعتماد خبرة الاتحاد الأوروبي في مجال اللجوء والهجرة، صـ12،
http://www.ir.metu.edu.tr/iom/pdf/tr3.pdf
http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e48e0fa7f&submit=GO

وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجوز اشتراط مدة "تصل إلى 15 شهراً أو أكثر للتوصل إلى فرصة لإعادة التوطين. ويكون لدى اللاجئين الذين ينتظرون إعادة التوطين فرص قليلة لتحقيق الاعتماد على الذات أو للحصول على حماية اجتماعية"[9]. وتعرب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عن قلقها أيضاً إزاء تزايد عدد "اللاجئين المعترف بهم الذين يبقون في تركيا لفترات ممتدة، نظراً لعدم وجود فرص لإعادة التوطين"[10].

وذكرت منظمة العفو الدولية في تقرير لها عام 2009 أن "الأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية في تركيا يمنعون من الحصول على حقوقهم المعترف بها دولياً بسبب لوائح اللجوء التركية التي لا تتفق مع المعايير الدولية وتُطبق بظلم وتعسف"[11].

بيد أن الغالبية العظمى من اللاجئين السورية لم تتمكن حتى من الدخول في نظام اللجوء التركي "الاعتيادي" الذي ينص على حد أدنى من الثقة القانونية والحقوق الأساسية على الرغم من عيوبه الكثيرة.

ب) الاستثناء السوري

على الرغم من أن لائحة 1994 التي تحدد الإجراءات والمبادئ المنطبقة على الأشخاص الذين يرغبون في طلب اللجوء إلى تركيا تتضمن فصلاً عن "الإجراءات والاحتياطات الواجب اتخاذها في حال قبول اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يفدون إلى حدودنا أو يدخلون الأراضي التركية في مجموعات"، لا يبدو أن الأحكام ذات الصلة بالوضع القانوني للاجئين وطالبي اللجوء طُبقَت رسمياً على اللاجئين السوريين.

فقد تم تسجيل اللاجئين الذين فروا من الاضطرابات الأخيرة في سوريا حتى الآن عند دخولهم البلاد عبر الحدود من طرف السلطات التركية، وأودعوا مخيمات اللاجئين ولم تُطبق عليهم إجراءات تسجيل المفوضية العليا للاجئين.

وتعتبر السلطات التركية اللاجئين السوريين "ضيوفاً"[12]، وبينما يبدو أن تلك السلطات لا تضع أي قيود واضحة على مدة إقامتهم، إلا أنهم لا يمتلكون أية وثائق رسمية دولية أو تركية تصف وضعهم كلاجئين أو طالبي لجوء، وليس لديهم تصاريح إقامة.

بخلاف زيارة سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة أنجلينا جولي إلى المخيمات في 17 حزيران/يونيو[13]، والتي حظيت بتغطية إعلامية مكثفة، فإن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تمكنت من الوصول بشكل محدود إلى المخيمات.

---

http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e48e0fa7f&submit=GO

9

10 المصدر نفسه

11 منظمة العفو الدولية: اللاجئون العالقون في تركيا يحرمون من الحماية، 2009، صـ8

12

منحت السلطات التركية وضع "الضيوف" غير الرسمي من قبل للاجئين الشيشان الذين فروا من الحرب في الشيشان. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، "ورد أن المسؤولين قابلوا المحاولات التي قام بها أفراد للتقدم بطلب لجوء بالرفض، على الرغم من أنهم ينتمون لفئة طالبي اللجوء الأوروبيين". أنظر منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، صـ12

13

مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، سفيرة النوايا الحسنة أنجلينا جولي تزور اللاجئين السوريين في تركيا في مقاطعة هاتاي في 17 حزيران/يونيو 2011.

http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=4dfb90049&query=Turkey%20Angelina

ولا تُتاح للاجئين المقيمين في المخيمات فرصة فعلية ومنتظمة لتسجيل طلبات لجوء لدى المفوضية العليا أو المحافظة.

ولا يسمح لهم بالخروج من معسكراتهم سوى لبضع ساعات في اليوم يذهبون فيها إلى الأسواق في قرية مجاورة وبصحبة أفراد الأمن، مما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، بالنسبة لهم السفر إلى مقر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في أنقرة من أجل استكمال طلبات لجوئهم.

ولا يستطيع معظم اللاجئين بالإضافة إلى ذلك أن يسافروا إلى مكتب المفوضية في أنقرة الذي يبعد 700 كيلومتر تقريباً، أو حتى إلى مكتبها في مدينة "فان" في جنوب شرق تركيا الذي يوجد على مسافة حوالي 900 كيلو متر عن هاتاي حتى لو سمح لهم بالتحرك بحرية أكبر خارج المخيمات.

وقد تمكن عدد قليل فقط من اللاجئين السوريين من الوصول إلى مكتب المفوضية العليا في أنقرة في حزيران/يونيو، وسجلوا أنفسهم كطالبي اللجوء، وحصلوا على مواعيد لمقابلات لتحديد وضعهم كلاجئين، وتقدموا بطلبات أيضاً إلى مديرية أمن هاتاي للحصول على وضع لاجئين.

بعبارة أخرى، حتى وإن كانت السلطات التركية قد عرضت توفير حماية فعلية للاجئين السوريين من خلال ترك حدودها مفتوحة والسماح للاجئين بالبقاء في البلاد، إلا أنه من الواضح أنها متقاعسة عن إدماجهم في منظومة اللجوء الرسمية المنصوص عليها في لائحة اللجوء لعام 1994. ويبدو أن تسمية "ضيوف على الدولة" هي وضع مؤقت ويمكن الرجوع فيه ، الأمر الذي يثير مخاوف بين اللاجئين من إمكانية ترحيلهم.

وعبَّر جميع اللاجئين الذين قابلتهم الشبكة الأورو-متوسطية تقريباً عن رغبتهم في الاستفادة من حماية المفوضية العليا، وعن قلقهم بشأن وضعهم القانوني المبهم في تركيا.

وفي رد على أسئلة مكتوبة، أصرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على أنها تقاسمت مع تركيا وجهات نظرها وخبراتها بشأن تنفيذ الحماية في هاتاي، وسلطت الضوء على استعدادها ورغبتها في تعزيز الشراكة مع تركيا لدعم الحماية الممنوحة للأشخاص الفارين من سوريا. وجاء في الرد أن "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مستعدة لتنفيذ ولايتها وتقديم خبرتها على نطاق كامل وفقا لذلك".

وأكدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن تركيا مستمرة في الإشارة إلى المواطنين السوريين في هاتاي على أنهم "ضيوف"، ولكنها ترى أن الحماية التي توفرها تتشابك إلى حد كبير ومباشر مع مفهوم "الحماية المؤقتة" الذي يعتبر نهجاً مقبولاً في حالات تدفق الأشخاص على نطاق كبير من وجهة نظرها[14].

ومع ذلك، في حين أن مشروع قانون اللجوء يدرج مفهوم الحماية المؤقتة، لا وجود لهذا المفهوم رسمياً بموجب القانون التركي الحالي. علاوة على ذلك، ينبغي للمستفيدين من الحماية المؤقتة الحصول على وضع قانوني يخول لهم البقاء في بلد اللجوء طوال مدة الحماية والحصول على الوثائق اللازمة، وذلك وفقا للمعايير الدولية[15]. وأخيراً ينبغي توفير الحماية المؤقتة دون المساس بوضع اللاجئين كاملاً.

[14] رد مكتوب من ميتين كورباتاير، الناطق باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا في 25 أيلول/سبتمبر 2011

[15] القرار رقم 2002/5 بشأن إجراءات اللجوء (مبادئ توجيهية حول الحماية المؤقتة)، الجمعية الدولية، http://www.unhcr.org/refworld/publisher,ILA,,,4280b0804,0.html.
أنظر أيضاً توجيهات المجلس رقم 55/2001/ الصادرة في 20 تموز/يوليو 2001 بشأن المعايير الدنيا لمنح حماية مؤقتة في حالة تدفق أعداد ضخمة من الأشخاص النازحين وبشأن تدابير تعزيز جهود متوازنة بين الدول الأعضاء لاستقبال هؤلاء الأشخاص وتحمل عواقب ذلك.

وعلى الرغم من العديد من أوجه القصور في نظام اللجوء التركي الاعتيادي، إلا أن السماح للمواطنين السوريين الذين يرغبون في تسجيل أنفسهم بالتقدم بطلبات لجوء إلى المحافظة والمفوضية العليا من شأنه أن يوفر للاجئين وضعاً قانونياً أكثر وضوحاً وأن يقدم لهم ميزة إصدار بطاقات هوية وتصاريح إقامة مؤقتة وحماية قانونية أكثر تأكيداً من الإعادة القسرية.

ج) دواعي القلق الأمنية

تأكد وفد بعثة الشبكة الأورو-متوسطية مما ورد عن إيواء ضباط وجنود الجيش المنشقين وعائلاتهم في مخيم منفصل في هاتاي.

هؤلاء اللاجئين هم أكثر عرضة للخطر بصفة خاصة ووضعهم أكثر حساسية وإثارة للقلق بالنسبة للسلطات التركية لأسباب أمنية واضحة.

وذكر اللاجئون في مقابلات مع أعضاء الشبكة أنهم يرغبون في أن يوضعوا تحت حماية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وأنهم يشعرون بأنهم غير محميين لاسيما وأن مخيمهم يقع بالقرب من الحدود السورية.

وتبرهن قضية المقدم هرموش الشهيرة وسيئة السمعة على الحاجة إلى حماية فعالة.

المقدم حسين هرموش هو منشق بارز من كبار ضباط الجيش السوري كان يقيم في مخيم "يايلاداغي" للاجئين اختفى في أوائل أيلول/سبتمبر في ظروف غامضة.

كان هرموش على موعد للقاء عميل في المخابرات التركية عندما شوهد للمرة الأخيرة في المخيم، وفقاً لنشطاء المعارضة السورية. ويعتقد الناشطون أن هذا العميل تواطأ مع أجهزة المخابرات السورية[16].

ثم ظهر هرموش فجأة على شاشة التلفزيون السوري الرسمي خارج دمشق في منتصف شهر أيلول/سبتمبر وتراجع عن أقواله التي أدلى بها في وقت سابق ضد النظام السوري، لاسيما بشأن تلقيه أوامر بإطلاق النار على المدنيين.

وقالت الحكومة التركية في إشارة إلى ظهور هرموش مرة أخرى في سوريا أنها لن تعيد أي شخص وفد إلى تركيا بحثاً عن ملاذ تحت أي ظرف من الظروف وذلك لأسباب إنسانية وامتثالاً للقوانين والاتفاقيات الدولية[17].

وقد ذكر عدد من اللاجئين لأعضاء الشبكة أنهم يخشون بشكل عام من وجود عملاء المخابرات السورية في المنطقة، أو من محاولتهم الوصول إلى مخيمات اللاجئين. ومن الواضح أن قضية المقدم هرموش التي حظيت بدعاية كبيرة كثفت مشاعر انعدام الأمن بين اللاجئين.

---

[16] محادثة هاتفية مع ناشط معارض في المنفى، 20 أيلول/سبتمبر 2011. أنظر أيضاً
http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14945690

[17] بيان وزارة الخارجية التركية (باللغة العربية) في 15 أيلول/سبتمبر 2011
http://www.mfa.gov.tr/15-%D8%A3%D9%8A%D9%84%D9%88%D9%84-2011%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD.ar.mfa
أنظر أيضاً أخبار العربية، القصة الكاملة وراء اختطاف ضابط منشق في الجيش السوري، 20 أيلول/سبتمبر 2011.
http://english.alarabiya.net/articles/2011/09/19/167663.html

ثالثا- العيش في مخيمات اللاجئين

أ) الظروف المادية

أقيمت ثلاثة مخيمات من بين المخيمات الستة العاملة في مخازن مهجورة تابعة لشركة تبغ (وهي مخيمات يايلاداغي 1 و 2 ومخيم ألتنوزو)، وتتكون من صفوف من الخيام البيضاء تحمل شارة الهلال الأحمر، شانها في ذلك شأن المخيمات الأخرى. وتعتبر هذه المخيمات المظللة "الأكثر راحة" بالمقارنة مع المخيمات الثلاثة الأخرى (بخشين وريحانلي وكارباياز) التي أقيمت في الهواء الطلق على أرض جافة وشبه قاحلة ومعرضة لظروف الطقس القاسية.

هذا ويتراوح عدد سكان المخيمات الخمسة بين 1200 و 1500 مقيم في كل مخيم وفق التقييم الميداني الذي قام به وفد الشبكة الأورو-متوسطية إبان زيارته، حيث يشكل النساء والأطفال حوالي 70 في المائة من سكان المخيم، والباقي من الرجال من مختلف الفئات العمرية.

ويأوي المخيم السادس نحو 40 منشقاً من رجال الجيش السوري وعائلاتهم.

تقريباً كل اللاجئين الذين تحدثوا مع أعضاء الشبكة أثنوا على ترحيب تركيا ومعاملتها الطيبة لهم، وعلى الطريقة التي يفي بها الهلال الأحمر جميع احتياجاتهم الأساسية.

مُنحَت كل أسرة خيمة واحدة في المخيمات الستة التي زارها أعضاء الشبكة، وحظيت خصوصية الأسرة بالاحترام على ما يبدو. ويوجد في كل مخيم حوالي ست مناطق للاستحمام ومراحيض منفصلة للرجال والنساء. وقال العديد من اللاجئين أن هذا العدد لا يكفي بأي حال من الأحوال حيث أن مياه الاستحمام ليست كافية للجميع.

وأشار بعض اللاجئين إلى رداءة نوعية المياه، وإلى أن المسافة بين الخيام قليلة أو لا توجد بينها أي مسافة على الإطلاق، الأمر الذي يسمح بانتشار الأمراض المعدية.

ويقدم الهلال الأحمر التركي ثلاث وجبات ساخنة يومياً ويتولى الإدارة اليومية للمخيمات. ومعظم المخيمات مجهزة تجهيزا جيدا بمياه صالحة للشرب ومناطق للألعاب الرياضية وشاشات تلفاز وملاعب للأطفال وأماكن للتدريب المهني ومدرسين لتعليم اللغة التركية. وأستكملت منظمة إغاثة بارزة تركية هي مؤسسة الإغاثة الإنسانية[18] وجبات الهلال الأحمر بإمدادات من الفاكهة والخضروات والملابس ومتطلبات مادية أخرى. وكانت منظمة الإغاثة الإنسانية هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي سمح لها بدخول المخيمات على نحو غير رسمي.

وجدت الشبكة الأورو-متوسطية أن مشاركة اللاجئين في الحياة اليومية تختلف من مخيم إلى آخر، من حيث العلاقات بين ساكنيها والرعاية الطبية والخدمات المقدمة وتفاعل المقيمين مع إدارة المخيم.

18

تعمل منظمة الإغاثة الإنسانية مع شركاء في 110 بلداً، من بينها كوسوفو وكوبا ولبنان وأفغانستان. وحسب ما ورد في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، فهي تتمتع بصفة مستشار لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وهي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنتدى الإنساني ومقره في المملكة المتحدة، وهو يركز على إقامة حوار بين البلدان الإسلامية والغرب http://www.ihh.org.tr/anasayfa/e

وقد نظم اللاجئون المقيمون في أحد المخيمات التي كانت الخدمات فيها متواضعة نسبيا أنفسهم في شكل لجان لضمان مستوى النظافة والطبخ والمعلومات والتعليم.

ولكن يوجد توتر واضح بين اللاجئين وانعدام للثقة بينهم وبين الإدارة في مخيم آخر. وقال معظم اللاجئين الذين تحدثت إليهم الشبكة أنهم يقدرون كرم تركيا ولكنهم يشعرون مع ذلك أنهم محتجزون في سجن كبير بسبب القيود المفروضة على تنقلاتهم واتصالاتهم وعلى زيارة المخيم.

وقد كُلِّفَت قوات الشرطة أو الجيش بالسيطرة على المخيمات، واعتمدت في ما يبدو على درجة الحماية والأمن المطلوبة. وقامت قوات الشرطة العسكرية بحراسة المخيم الذي يؤوي الضباط والجنود السوريين المنشقين والمخيمات الأخرى القريبة من الحدود.

ب) عدم وجود ادعاءات بوقوع حوادث ذات صلة بالنوع الاجتماعي

لم يسمع أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية أثناء بعثتهم عن أي حوادث عنف ذات صلة بالنوع الاجتماعي أو الاعتداء الجنسي.

فقد سأل أعضاء البعثة مصادر مختلفة تحديداً، بمن فيهم اللاجئون والمنظمات غير الحكومية التركية والدولية ومحامون وأطباء حول تقارير ظهرت بشكل متكرر في وسائل الإعلام الرسمية السورية عن اغتصاب عشرات، إن لم يكن مئات النساء داخل المخيمات على أيدي اللاجئين السوريين والجنود الأتراك[19]. وقد نفي الجميع بشدة هذه التقارير، وقالوا أنها كانت جزءاً من الدعاية السورية، وأن ساكني المخيمات لديهم وسائل اتصال ومن ثم كانوا سينبهون إلى وقوع حوادث مثل الاغتصاب.

ج) الرعاية الطبية

خصصت السلطات التركية طبيباً ممارساً عاماً وطبيبين لأمراض نساء وطبيبين لأطفال لكل مخيم، وفقا لمسؤولين أتراك. ومع ذلك، أفاد اللاجئون للشبكة الأورو-متوسطية أن هذا الأمر لم يتحقق باستمرار، وأن بعض المخيمات لم يكن يوجد بها طبيب على الإطلاق خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وقال عدد كبير من اللاجئين أيضاً أنهم غير راضين عن جودة الرعاية الطبية، لاسيما الرعاية الطبية غير الكافية للأطفال كما قالوا.

واشتكت النساء بصفة خاصة من أن الأطفال كثيراً ما يقعون فريسة الأمراض الموسمية، ويمرضون أيضاً بسبب الاكتظاظ وسوء نوعية المياه، وأن الأطباء يعطونهم علاجاً خاطئاً في بعض الأحيان.

وأقر طبيب محلي بصعوبة توفير علاج على المدى الطويل للأطفال ذوي الحالات المرضية المزمنة بسبب طول المسافة التي تفصل بين المخيمات والمستشفيات والقيود المفروضة على تحركات اللاجئين.

وقد خضع ما لا يقل عن 150 لاجئاً تعرضوا لإصابات وطلقات رصاص للعلاج في مستشفيات في أنطاكيا وغازي عنتاب واسطنبول، وفقا لما ذكرته منظمات غير حكومية تركية.

[19] وكالة الأنباء العربية السورية، النساء السوريات يتعرضن لجرائم اغتصاب في المخيمات التركية، 20 أيلول/سبتمبر 2011

وقد حث وفد من فرع الجمعية الطبية التركية في أنطاكيا[20] السلطات على تحسين نوعية المياه والإمدادات، وتوسيع المسافات بين الخيام للوقاية من أخطار الحريق، وذلك بعد زيارته لمعسكرَين. وأوصى وفد الجمعية أيضاً خلال مؤتمر صحافي إدارة المخيم بالاستعداد لنقل جميع اللاجئين إلى أماكن إيواء مسقوفة أو محمية قبل بدء فصل الشتاء إن لم يكونوا قد عادوا إلى ديارهم بحلول ذلك الوقت. وعرضت الجمعية مساعدة الهلال الأحمر من خلال أخصائيها المدربين على إدارة الطوارئ الصحية ولكنها لم تتلقَ أي رد.

د) حرية التنقل

شكا معظم اللاجئين الذين التقى معهم وفد الشبكة الأورو-متوسطية من عدم وجود تعليمات واضحة بشأن حريتهم في التنقل خارج المخيمات.

فعلى الرغم من أن السلطات التركية احتجزت لاجئين عُثر عليهم في أماكن أبعد من تلك المسموح لهم بها في العديد من الحالات، غامر بعض اللاجئين وتنقلوا من دون إذن. وقد برروا هذا التصرف بقولهم أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يجتمع بها الناس بحرية.

وقد علمت الشبكة الأورو-متوسطية أن بعض اللاجئين سُمح لهم بمغادرة مخيماتهم في الآونة الأخيرة فقط، يومياً وبالتناوب، في مجموعات من 10-20 شخصاً. ويُقتاد هؤلاء في سيارة شرطة وفي وجود شرطي إلى أقرب مدينة أو قرية، حيث يسمح لهم بالتسوق في الأسواق المحلية لبضع ساعات قبل نقلهم مرة أخرى إلى المخيمات.

وأعرب اللاجئون عن تقديرهم لهذا التحسن، لكنهم قالوا أن التصريح لهم بالخروج كان عشوائياً وظل يخضع لتقدير مدير المخيم.

من الواضح أن عدم تمكن الغالبية العظمى من اللاجئين من التسجيل كطالبي لجوء، وأنهم لم يمنحوا أية وثائق رسمية تركية يقيد إمكانية تنقلهم بحرية خارج المخيمات.

هـ) عدم وضوح التعليمات واللوائح

تختلف القواعد الأخرى التي وضعتها الإدارة من مخيم لآخر - مثل أسلوب السماح بزيارات الأصدقاء أو الأقارب، أو استخدام أجهزة الحاسوب المحمولة وشبكة الإنترنت.

وشكا عدد من اللاجئين من القيود الأمنية المشددة وأفادوا باحتجاز عدد من ساكني المخيمات في أعقاب احتجاجات أو مشاحنات بسبب ما اعتبروه إجراءات إدارية جائرة.

فقد ذكرت امرأة من مخيم يايلاداغي 1 على سبيل المثال أن أبناءها الخمسة تعاركوا مع موظفي توزيع الأغذية، ونقلوا بعيداً واحتجزوا لمدة 24 ساعة. وعندما أطلق سراحهم نقلوا إلى معسكر مختلف. ولم يجتمع شمل الأبناء مع والدتهم حتى وقت البعثة التي قامت بها الشبكة الأورو-متوسطية.

[20] جمعية مهنية من أطباء خاصين في أنطاكيا.

و) حرية وصول محدودة إلى المخيمات:

المنظمات الانسانية

لم تسمح السلطات التركية لمنظمات أخرى يمكن أن تقدم المساعدة بالوصول إلى المخيمات على نحو منتظم، بما فيها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

ولم تتمكن تنسيقية حقوق اللاجئين، وهي مجموعة مكونة من سبع منظمات تركية ودولية لحقوق الإنسان، من الوصول إلى المخيمات، وقالت أنه من المستحيل التحقق من التقارير والمعلومات التي تتلقاها.

وقد تقدمت تنسيقية حقوق اللاجئين وغيرها من الجمعيات والنقابات التركية بطلبات إلى محافظ هاتاي مرارا وتكرارا كي يأذن لها بزيارة المخيمات، ولكن وجهت إليها الدعوة فقط لمقابلته في مكتبه. واستمر عدم السماح بزيارة المخيمات استناداً إلى أن تلك الزيارات تنتهك خصوصية اللاجئين وتعرضهم لخطر محتمل. وأوضح مكتب المحافظ المحلي أن منع الزيارات جاء بناءً على أوامر من مكتب رئيس الوزراء.

وسائل الإعلام

لم تتمكن وسائل الإعلام التركية والدولية من الوصول إلى مخيمات اللاجئين إلا في إطار محدود للغاية، وذكر العديد من اللاجئين أن هذا الأمر تسبب لهم في إحباط كبير.

قال لاجئ شاب في العشرينات من عمره للشبكة الأورو-متوسطية: "مشكلتنا الرئيسية هي أننا لا نستطيع الوصول إلى وسائل الإعلام، نحن نريد أن نحكي رواياتنا عن عمليات القتل التي شهدناها هناك، وليس لدى الكثير منا أية فكرة عن مكان وجود ذويهم أو أشقائهم أو أطفالهم. نحن بحاجة إلى أن نروي للعالم ما حدث لكل واحد منا ".

توصيات الشبكة:

الحماية

- تحث الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان تركيا على الاستمرار في فتح حدودها أمام الأشخاص الفارين من النزاع في سوريا، وفي ضمان حمايتهم داخل تركيا.

- وتحث الشبكة الأورو-متوسطية تركيا على ضمان وصول اللاجئين السوريين الذين يرغبون في التسجيل للحصول على اللجوء دون قيد أو شرط إلى السلطات التركية المختصة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين و كذا منح المفوضية الاذن بالدخول غير المشروط إلى المخيمات.

- وتحث الشبكة الأورو-متوسطية تركيا على إصدار بطاقات هوية وتصاريح إقامة لكل لاجئ سوري يسجل نفسه من خلال إجراءات طلب اللجوء.

- وتحث الشبكة الأورو-متوسطية تركيا على السماح للمفوضية العليا وتشجيعها على تنفيذ نطاق ولايتها بالكامل في ما يخص اللاجئين السوريين.

- وتحث الشبكة الأورو-متوسطية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على مواصلة التعاون مع السلطات التركية لضمان حصول اللاجئين السوريين على الحقوق الكاملة للاجئين وطالبي اللجوء.

- وتحث الشبكة الأورو-متوسطية المفوضية العليا على قبول وتسهيل تسجيل المواطنين السوريين الذين يرغبون في الاستفادة من الحماية التي تكفلها لهم من خلال التسجيل للحصول على وضع لاجئ.

حرية التنقل

- تدعو الشبكة الأورو-متوسطية السلطات التركية إلى رفع القيود المفروضة على حرية اللاجئين في التنقل خارج المخيمات، أو تطبيق أدنى قيود ممكنة على هذا الحق، وإدخال لوائح وتعليمات واضحة وقياسية تطبق على نحو متساو في جميع المخيمات. وينبغي وضع أي قيود في شكل لوائح وتعليمات واضحة وقياسية، بدافع القلق على أمن اللاجئين بشكل حصري، وتكون تلك اللوائح متناسبة.

المساواة في المعاملة

- تدعو الشبكة الأورو-متوسطية الحكومة التركية وحاكم مقاطعة هاتاي المحلي (القائم مقام) والهلال الأحمر الذي يدير مخيمات اللاجئين في هاتاي إلى إدخال لوائح وتعليمات واضحة وقياسية في المخيمات في ما يخص حقوق اللاجئين وواجباتهم. وينبغي أن تطبق هذه اللوائح بشكل متساو في جميع المخيمات؛

حقوق الزيارة

- تحث الشبكة الأورو-متوسطية السلطات التركية على رفع القيود المفروضة على زيارة المخيمات، بما في ذلك زيارات وسائل الإعلام، شريطة ضمان أمن اللاجئين، وتنفيذ لوائح واضحة على أساس من المساواة بين المخيمات.

التنسيق والتعاون مع المنظمات غير الحكومية

- تدعو الشبكة الأورو-متوسطية تركيا إلى تشجيع التنسيق والتعاون مع المنظمات والجمعيات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المهنية التي لديها خبرة أيضاً في إدارة مخيمات اللاجئين وحالات الطوارئ.
- تحث الشبكة الأورو-متوسطية السلطات التركية على السماح للمنظمات غير الحكومية الإنسانية بزيارة المخيمات، شريطة مراعاة التدابير الأمنية. وقد تكون تلك الجمعيات والمنظمات قادرة على أن تكفل تحديد احتياجات اللاجئين وتلبيتها، لاسيما من حيث المساعدة النفسية والطبية والقانونية، وأن تستكمل المساعدات المادية التي تقدمها تركيا بالفعل.

الملحق :

تألف وفد الشبكة من :

- سارة ونسا ,خبيرة في حقوق اللاجئين من مركز رواد فرونتيرز (لبنان) ؛
- نجلاء ساماكيا، مستشارة حقوق الإنسان ومقررة؛
- د. رضوان زيادة ، مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان (DCHRS) وباحث زائر في جامعة هارفارد ، وخبير بوضع حقوق الإنسان في سورية؛
- ريم حاجي ، نائبة منسقة الشبكة حول الهجرة واللجوء ؛
- عثمان إسشي، مترجم تركي ومساعد

التقى وفد الشبكة:

في اسطنبول :

- مؤسسة حقوق الإنسان والحريات والإغاثة والمساعدات الإنسانية (المعروفة بIHH) ؛
- هيئة هلسنكي للمواطنة وهي منظمة ليبرالية لحقوق الإنسان.

في أنطاكيا، هاتاي :

- ممثل محلي لرابطة حقوق الإنسان(IHD) عضوالشبكة وعضو التنسيقية من أجل حقوق اللاجئين في تركيا (CRR) ومحامين ؛
- المدير العام لجمعية بحوث حقوق الإنسان، عضو التنسيقية من أجل حقوق اللاجئين في تركيا (CRR)؛
- ممثل محلي لMazluder، منظمة حقوق الإنسان والتضامن مع الشعوب المظلومة؛ عضو التنسيقية من أجل حقوق اللاجئين في تركيا (CRR)؛
- رئيس الجمعية الطبية التركية ، فرع أنطاكيا.

في أنقرة :

- سيتا، وهي منظمة تركية للبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛
- رئاسة أمانة حقوق الإنسان التركية في مكتب رئيس الوزراء؛
- رئيس الشؤون السياسية ، والصحافة والإعلام في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى تركيا؛
- لجنة تنسيق شؤون اللاجئين، وهي مجموعة قوامها سبع منظمات تركية ودولية تعمل على حقوق اللاجئين.

عنوان النشر : اللاجئون السوريون في تركيا: وضع قانوني معلق
تاريخ النشر : أكتوبر 2011
ISBN : 978-87-91224-77-5

كوبنهاغن
الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان
Vestergade 16
كوبنهاغن K 1456
الدنمارك
الهاتف : + 45 32 64 17 00
فاكس : + 45 32 64 17 02
البريد الإلكتروني : info@euromedrights.net
الموقع :http://www.euromedrights.org

© حقوق الطبع والنشر 2011 الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

لقد تم انزاج هذا التقرير بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي.
محتويات هذا التقرير هي مسؤولية الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان وحدها ، و لايمكن تحت أي ظرف من الظروف اعتبارأن هذا التقرير يعكس موقف الاتحاد الأوروبي.